



الجزائر

1%

لأخ امتنزاوم قئاشو لوح ادج قئلي ق تامول عم روهم جلا
قئلاملا قئسلا

يلكل اطاقنلا عوم

إضاءات

المعلومات المعلنة في الوثائق العامة

يكشف مجموع نقاط الجزائر في مؤشر الموازنة المفتوحة عن أن الحكومة تزود الجمهور بمعلومات قليلة جداً حول الموازنة المركزية للحكومة ونشاطاتها المالية خلال السنة التي تغطيها الموازنة، وهو ما يترك المواطنين بلا معلومات تقريباً لاعتبار الحكومة موثوقة في إدارتها للأموال العامة.

يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 كمّ ونوع المعلومات التي توفرها الحكومات لمواطنيها في وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي إصدارها خلال السنة المالية. ويشكل مشروع الموازنة واحدة من أهم هذه الوثائق، والتي يجب أن تشمل على اقتراح يفصل خطط السلطة التنفيذية (الحكومة) للسنة المالية التالية، إلى جانب كلف تنفيذ الأنشطة المقترحة. ويجب أن يكون مشروع الموازنة متاحاً مسبقاً للجمهور وللمجلس التشريعي (البرلمان) مسبقاً من أجل إقراره في شكله النهائي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية، وذلك لإتاحة الفرصة لإجراء مراجعة كافية ونقاش عام حوله.

في الجزائر، لا يتم توفير مشروع الموازنة للجمهور، ما يعني أن المواطنين لا يحصلون على صورة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة باستيفاء الضرائب والإنفاق خلال السنة التالية.

بالإضافة إلى ذلك، من الصعب تعقب الإنفاق وجمع الإيرادات والاقتراض خلال العام، ذلك أن الجزائر لا تنشر تقارير بداية السنة ولا مراجعة منتصف السنة المالية. وكان من شأن نشر هذه الوثائق أن يعزز المصداقية العامة للحكومة، لأنها كانت ستقدم معلومات عن الكيفية التي يجري تطبيق الموازنة وفقاً لها خلال السنة.

من الصعب أيضاً تقييم أداء الموازنة في الجزائر لدى انتهاء السنة المالية، إذ لا يتم نشر تقرير نهاية السنة، مما يحول دون عقد مقارنات بين ما أقرته الموازنة وما تم إنفاقه وجمعه فعلياً. كما أن الجزائر لا تعلن تقارير مراجعة الحسابات، ولا تقدم أي معلومات عما إذا كان يجري تطبيق توصيات لجنة تدقيق الحسابات بشكل ناجح وفعال.

يتسم الوصول إلى معلومات مفصلة عن الموازنة، واللازم من أجل معرفة مدى تقدم الحكومة في إنجاز مشروع أو نشاط معين بأنه محدود جداً، ومع أنه يمكن العثور على بعض المعلومات في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. إلا أن الجزائر لم تقم بتضمين حق الوصول إلى المعلومات الحكومية في قوانينها، ولا تستجيب الحكومة تقليدياً إلى طلبات الحصول على المعلومات.

المشاركة العامة ومؤسسات مراقبة المصداقية

بالإضافة إلى تحسين مدى الوصول إلى وثائق الموازنة الرئيسية، ثمة وسائل أخرى، يمكن أن تجعل من موازنة الجزائر أكثر انفتاحاً. على سبيل المثال يمكن زيادة فرص مشاركة المواطنين في النقاشات حول الموازنة، إذ لا يقوم المجلس التشريعي (البرلمان) بعقد جلسات استماع علنية حول الموازنة يشارك فيها الجمهور.

يظل استقلال المؤسسة الجزائرية العليا للرقابة محدوداً للغاية. ويمكن لرئيس الدولة أن يقبل رئيس محكمة الرقابة الوطنية العليا من دون مصادقة الهيئة القضائية والمجلس التشريعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محكمة الرقابة الوطنية العليا لا تمتلك أي آليات رسمية للتواصل مع الجمهور.

مدى توفر وثائق الموازنة الرئيسية السبع وموازنة المواطنين (مرتبة حسب أولوية الإعلان)

بيان ما قبل الموازنة	لا
مشروع الموازنة	لا
موازنة المواطن	لا
الموازنة المعمول بها	نعم
التقارير الصادرة خلال السنة	لا
قئسلا فصت نم ةع ج ارم	لا
تقرير نهاية السنة	لا
تقرير التدقيق المالي	لا



Open Budget Index 2008

الجزائر

يقدم مؤشر الموازنة المفتوحة كمية ونوع المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق موازنة الدولة. وقد تحدد وضع الدولة ضمن فئة أداء بعينها عن طريق احتساب معدل الإجابات عن 91 سسؤالاً مسن أسئلة استبانة الموازنة المفتوحة، والتي تتصل بالمعلومات المتضمنة في وثائق الموازنة الثمانية الرئيسية التي ينبغي أن توفرها كافة الدول لجمهورها.

الجزائر

محمد ز. بركة

جمعية التمويل العام (AFP)

29, rue Bataille Filaoussène

تلمسان، 13000، الجزائر

هاتف: +213 71 78 68 07

بريد إلكتروني:

zbarka@fulbrightweb.org

تأسس مشروع شراكة الموازنة المفتوحة كجزء من مركز الموازنة وأولويات السياسة. وهو منظمة أبحاث غير منحازة وغير ربحية مركزها واشنطن عام 1971، والتي تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز عمليات الموازنة ومؤسساتها ونتائجها في كافة أنحاء العالم. للمزيد من المعلومات حول مشروع شراكة الموازنة الدولي، ومبادرة الموازنة المفتوحة لعام 2008، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني:

www.openbudgetindex.org

